الجملة العربية وأقسامها قديمًا وحديثًا(*)

تحت إشراف
عرفة حلمى عباس
عزة شبل محمد
كلية الآداب – جامعة القاهرة

عبد الفتاح شهدة
باحث دكتوراه بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية
الآداب، جامعة القاهرة

الملخص

يتناول البحث مفهوم الجملة العربية من خلال استقصاء آراء اللغويين القدامى والمحدثين، عارضًا اتجاهاتهم حول مفهوم كل من الجملة والكلام؛ وكيف انقسموا إلى فريقين: فريق يسوّي بينهما، وآخر يجعل كلًّا منهما قسمًا قائمًا بذاته، مما أدى إلى وجود اختلاف حول حدود الجملة العربية، مُتبِعًا ذلك بعرض موجز لمفهوم الجملة عند اللغويين الغربيين. ثم يتناول أقسام الجملة العربية عند القدماء والمحدثين، مقدمًا التصوّرات المختلفة لهذه الأقسام، ومبيّنًا الأسس التي قام عليها كل تصوّر.

الكلمات المفتاحية

الجملة العربية – أقسام الجملة – مفهوم الجملة

Abstract

The paper shows the definitions of the concept of Arabic sentence through a survey of the views of ancient and modern linguists, presenting their trends on the concept of both sentence and speech. Those linguists were divided into two groups: one team equal between them and the other makes each of them a stand-alone section, resulting in a difference

(*) الجملة العربية وأقسامها قديمًا وحديثًا، المجلد الثامن، العدد الثالث، يوليو ٢٠١٩، ص ٨٧–١٠٨.

in determining the boundaries of the Arabic sentence. This is followed by a brief presentation of the concept of sentence in Western linguists. Then it shows the sections of the Arabic sentence in the ancients and modernists, presenting the different perceptions of these sections, and illustrates the foundations on which each perception.

Keywords

Arabic sentence – Sections of the sentence – Concept of the sentence

مقدمة:

إنَّ الناظر في التراث اللغوي العربي عامةً، والنحوي خاصةً، يلاحظ أنّ اللغويين العرب القدامى لم يكونوا مُتفقين على مصطلح مُوحَّد للجملة، وأنّ منهم مَن قال بالترادف بين مصطلحي "الجملة" و"الكلام"، وأنّ منهم من فرّق بينهما .

وأدى اختلاف النظر هذا أدى- بطبيعة الحال- إلى وجود خلاف حول بداية الجملة ونهايتها، وهذا الاختلاف لا يزال يمثل إلى يومنا هذا مشكلة للمتخصصين وغيرهم؛ فالمتخصص يقف في بعض الأحيان حائرًا أمام جملة طويلة -خاصة في النصوص القديمة- يريد تحليلها ولا يستطيع ضبط نهايتها. ويمثل ذلك مشكلة أيضًا لغير المتخصصين الذين لا يزالون يعانون من فقر نظام علامات الترقيم في اللغة العربية، على عكس الأنظمة الدقيقة الصارمة لهذه العلامات في لغات أخرى.

مفهوم الجملة عند اللغويين العرب القدامى:

الاتجاه الأول:

يَضُم هذا الاتجاه طائفة من اللغويين والنحاة الذين قالوا بالترادف بين الجملة والكلام. نبدأ بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) الذي استخدم مصطلح "الجملة" بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي؛ حيث قال: "والجملة: جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة...".[١]

أمّا سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد ورد عنده لفظ "الجملة" بصيغة المفرد في سبعة مواضع، وورد بصيغة الجمع في موضع واحد[٢]، وفي كل هذه المواضع كان استخدامه للفظ بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي، كقوله في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: "جملة هذا الباب أنّ الزمان إذا كان ماضيًا أُضيف إلى الفعل".[٣]

ولكن لا يعني عدم وجود الجملة مصطلحًا في كتاب سيبويه انعدام المفهوم كُليةً عنده، بل إنّه قد استخدم مصطلحي "الاستقامة" و"الإحالة" في معرض كلامه عن

الجمل العربية وتصنيفاتها[٤]؛ حيث يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب." [٥]، ويُلاحظ أنّ الكلام هنا قائم على أساس من تأليف التركيب وصدق المعنى، مما يعني إدراك سيبويه أهمية تلازم البنية النحوية مع وظيفتها الإبلاغية الخبرية.

أمّا الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقد استخدم مصطلح الجملة عرضًا في كتابه "معاني القرآن"، في سياق كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[٦]، حيث قال: "فيه شيء يرفع ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ لا يظهر، مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبين الرفع الذي في الجملة"[٧]، وفي قوله: "وتقول: قد تبيَّن لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى؛ كأنك قلت: تبيَّن لي ذلك"[٨].

وقد استخدم المبرد (ت ٢٨٥هـ) مصطلح الجملة بشكل واضح، وأشار به إلى الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، كما في قوله: "والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة؛ لأنّ (يَفعَل) إنما هو مضارع (فاعل) فهو نكرة مثله، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل يضرب زيدًا، كما تقول: مررت برجل ضارب زيدًا"[٩].

وقد اشترط المبرد في الجملة أن يحسن السكوت عليها، ويظهر ذلك في قوله: "وإنما كان فاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ"[١٠].

ثم يأتي مصطلح الجملة بشكل أكثر وضوحًا ونضجًا عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ)؛ حيث يربط بين مفهوم الجملة ومعيار الإفادة بقوله: "والجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر"[١١]، وقوله: "فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب"[١٢].

كذلك استخدم أبو على الفارسي (ت ٣٣٧هـ) مصطلحي الكلام والجملة بنفس الدلالة؛ حيث يقول: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدالله،

وسُرَّ بكر"[١٣]، ثم يقول في موضع آخر: "ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين فيكون كلامًا، كقولنا: إنّ عمرًا أخوك، وما بشر صاحبك"[١٤].

ثم يأتي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ويسوّي بين مصطلحي الكلام والجملة بشكل واضح ودقيق؛ حيث يقول: "وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك"[١٥]، ويقول: "فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنما هو لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها"[١٦]، ويقول: " لا محالة أنّ الكلام مختص بالجمل"[١٧].

وأيضًا يسوّي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بين المصطلحين؛ حيث يقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى جملة"[١٨].

وقام ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بالخلط بين المصطلحين أيضًا في شرحه لكتاب الزمخشري. يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام بكر"[١٩] .

ومن البلاغيين الذين تبنُّوا هذا الاتجاه عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، الذي أشار إلى ما يؤكد أن الكلام (أو الجملة) عند سيبويه لا بد أن يَحسُن السكوت عليه، باعتبار أنّ المقصود بالكلام عند سيبويه هو الجملة المفيدة؛ حيث يقول: "ومما الأمر فيه بيّن قوله في باب ظننت: وإنما تحكي بعد "قلت" ما كان كلامًا لا قولًا، وذلك معلوم أنك تحكي بعد "قلت" إذا كنت تنحو نحو ما كان جملة مفيدة." [٢٠]

ويسوّي عبدالقاهر بين مصطلحي الكلام والجملة، ويجعلهما مترادفين دون الإشارة إلى تعميم أو تخصيص؛ إذ يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمي كلامًا وسمي جملة"[٢١].

الاتجاه الثاني:

يفرق ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بين الجملة والكلام؛ حيث يرى أن الكلام "ما تضمن

من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"[٢٢]، على عكس الإسناد في الجملة الذي يكون مقصودًا لغيره، كالإسناد الذي تضمنته جملة الصلة أو الواقعة مضافًا إليه. وعلى هذا فإن ابن مالك يرى أن الكلام أخصُّ من الجملة؛ لأنّ شرطه الإفادة.

أما الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ) فقد زاد الأمر وضوحًا وحسمه حسمًا، عندما قال: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس"[٢٣]

ثم نجد إضافة جديدة عند ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ)، حيث ذكر مصطلح "التركيب" في أثناء تفرقته بين الجملة والكلام، بل وضح أيضًا للمُركّب اعتبارين: الكثرة، والوَحدة. يقول ابن النحاس: "الفرق بين الكلام والجملة أنّ الكلام يقال باعتبار الوَحدة الحاصلة بالإسناد بين كلمتين، ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب، وأنّ الجملة تقال باعتباره كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب؛ لأنّ لكلِّ مركب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية المُوَحّدة تسمى صورة"[٢٤] .

ونأتي إلى ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي أفرد الباب الثاني من كتابه "مغني اللبيب" لدراسة الجملة، وكان أوضح من حسم مسألة العلاقة بين الكلام والجملة، ووضع لكل منهما حدَّه؛ فالكلام عنده: "القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه"[٢٥]، والجملة: "عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد"، والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد قائمًا" و"ظننته قائمًا"[٢٦].

مفهوم الجملة عند اللغويين العرب المحدثين:

شأن أغلب الدارسين المحدثين شأن القدامى من حيث استخدام مصطلحَي "الجملة" و"الكلام"؛ فمنهم مَن سوّى بينهما، ومنهم من قال بالتفرقة.

الاتجاه الأول:

يذهب عباس حسن إلى القول بالتطابق بين مصطلحي "الجملة" و"الكلام"،

وبدلالة كلٍّ منهما على المركب الإسنادي المفيد؛ يقول: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، له معنى مفيد مستقل؛ مثل: أقبل الضيف، فاز طالب نبيه، لن يهمل عاقل واجبًا"(٢٧).

كذلك الأمر نفسه عند أمين إميل بديع يعقوب، الذي يقول: "الجملة أو الكلام هي ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، نحو: الصدق منجاة، ويفوز المجتهد"(٢٨).

ومن أصحاب هذا الفريق عبده الراجحي، الذي يقول: "والجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"(٢٩).

أما إبراهيم أنيس، فيلاحظ في تعريفه للجملة أنه لا يشترط فكرة الإسناد، بل يجعل حصول المعنى الكامل المستقل بالفهم هو الشرط الأساسي لها، كما أنه يسوّي بين الجملة والكلام؛ يقول: "الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر؛ فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلًا: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب "زيد"، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره"(٣٠).

وقد سار في ركاب إبراهيم أنيس عدد من الباحثين، الذي لم يشترطوا أيضًا فكرة الإسناد لإقامة الجملة، ومن هؤلاء محمد حماسة عبد اللطيف، الذي يقول: إننا لا ننكر الإسناد؛ فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة، ولكن هذا لا يعني أنّ كل جملة مفيدة مشتملة على الإسناد؛ إذ إننا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية، كما ينبغي أن نعترف، بِناءً على الواقع اللغوي، بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية لمعناها اعتمادًا على قرائن الأحوال، أو بوجود الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق، وهو كبرى القرائن"(٣١).

الاتجاه الثاني:

وأصحاب هذا الاتجاه كثيرون أيضًا، وهم منقسمون إلى فريقين: فريق يقول بأن "الجملة" أعمُّ من "الكلام"، وفريق يقول بعكس هذا؛ فيرى أنّ "الكلام" أعمُّ من "الجملة."

الفريق الأول:

يعتمد القائلون بأنّ الجملة أعمّ من الكلام على قول المناطقة، الذي يقول إنّ "الأخصّ ما زاد قيدًا، والأعمّ ما ازداد فردًا"(٣٢).

ومن المحدثين المتبعين لهذا النهج عبدالسلام هارون، الذي يعتمد هو الآخر على نفس منهج المناطقة، فيقرر أن "الكلام أخصّ من الجملة لأنه مزيد فيه قيد الإفادة"، ثم يعرّف الجملة بقوله: "الجملة هو القول المركب أفاد أم لم يُفد، قُصد لذاته أم لم يُقصد"(٣٣).

ومن أصحاب هذا الفريق مصطفى الغلاييني، الذي يقول: "الكلام هو الجملة المفيدة معنى تامًّا مكتفيًا بنفسه، مثل: رأس الحكمة مخافة الله، فاز المتفوق، من صدق نجا، فإن لم تفد الجملة معنى تامًّا مكتفيًا بنفسه فلا تسمى كلامًا، مثل: إنْ تجتهد في عملك، فهذه الجملة ناقصة الإفادة؛ لأنّ جواب الشرط فيها غير مذكور وغير معلوم فلا تسمى كلامًا"(٣٤).

الفريق الثاني:

أصحاب هذا الرأي القائل بأنّ "الكلام" أعمّ من "الجملة" يخالفون ما ذهب إليه الرضي وابن هشام ومن تبعهما من المحدثين. وقد اختار هذا الرأي المتسشرق الألماني برجشتراسر، الذي يقول: "ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية؛ مثال ذلك: النداء، فإنّ "يا حسن" ليس بجملة ولا قسم من جملة"(٣٥)، فعنده كل جملة كلام وليس كل كلام جملة .

وممّن سار على نفس هذا المنهج خليل أحمد عمايرة؛ فقد عرّف الجملة بقوله: "نرى أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا لمعنى يحسن السكوت عليه، فـ"قام زيد" و"زيد مجتهد" جملة، و"صه" جملة و"أف" جملة و"النار" جملة، و"أخاك أخاك" جملة، و"إن تدرس تنجح" جملة، و"والله إنّ محمدًا لرسول" جملة؛ ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى"(٣٦).

أما الكلام عند عمايرة فهو "تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله والشعر والنثر كلام العرب"(٣٧)،

والكلام بذلك عنده أعمّ من الجملة.

كذلك نجد أن الجملة عند مهدي المخزومي "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد"[٣٨]؛ فالكلام عنده إذن أعمُّ من الجملة.

ومن أصحاب هذا الفريق أيضًا محمد عيد، الذي يرى أنّ الكلام "يتألّف من كلمات، سواء أكانت أفعالًا أم أسماءً أم حروفًا"[٣٩]، فالكلام عنده أعمُّ من الجملة؛ حيث إنّ الكلام لا بد أن يكون مفيدًا، ويندرج تحته كل من الجملة الاسمية والفعلية[٤٠].

مفهوم الجملة عند اللغويين الغربيين:

لقد كان مفكرو اليونان يدرسون النحو ويسمونه بلاغة (Rhetoric) ، ويدخلون في هذه الدراسة الجملة وأنواعها، وأصناف البديع من المحسنات اللفظية؛ فهم الذين قالوا إنّ الجملة انواع أربعة: الدعاء، والسؤال، والأخبار، والأمر[٤١].

نجد أول تعريف للجملة عند أفلاطون (ت ٣٤٧ ق.م)؛ إذ يقول: "إنّ الجملة هي تعبر عن أفكارنا عن طريق أسماء (Rhemata) وأفعال (Onomata)، وهذ الأسماء والأفعال تحكي أو تعكس أفكارنا في مجرى النفس الذي يخرج من الفم عند الكلام"[٤٢] .

أما أرسطو (ت٣٢٢ ق.م)، فإنه يُذكر دائمًا في تاريخ الدراسات اللسانية على أنه المؤسس الحقيقي للنحو الأوربي التقليدي، ولم يتغيّر فكره حول أقسام الكلم بشكل جوهري، وبقيت المقاربة التقليدية للنحو ظاهرة في الطرق التي اعتمدها لرصد ظاهرة اللغة، لا سيما في مجال بنية الجملة[٤٣].

والجملة عند أرسطو هي "تركيب مؤلّف من عناصر صوتية تحمل معنى محددًا قائمًا بذاته، ولكنّ كلًا من مكوناته يحمل – في الوقت نفسه– معنى خاصًّا به أيضًا"[٤٤]، وهي أيضًا "قسم من الكلام له معنى، ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظًا وإن كان لا يعبر عن الحكم"[٤٥].

ويُعدُّ تعريف عالم الإسكندرية ديونسيوس ثراكس (القرن الثاني ق.م) من أكثر تعريفات الجملة التي كان لها تأثير بعيد فيما جاء بعده من دراسات[٤٦]. وثراكس مؤلف أقدم نحو يوناني سلم من الضياع، وقد سمّاه "فن النحو". وقد كان ثراكس يعرّف الجملة بأنها تأليف من الكلمات يعبر عن فكرة تامة[٤٧].

ويستمر علماء اللغة المحدثون في بذل جهودهم لوضع تعريف محدد للجملة؛ حتى إنّ فرايز C.C. Fries قد أشار إلى كثرة هذه التعريفات بقوله إن جون رايز قدّم في هذا المجال مائة وأربعين تعريفًا مختلفًا، وذكر أن الباحث الذي يعنى بدراسة بناء اللغة الإنجليزية سوف يجد أمامه أكثر من مائتي تعريف مختلف للجملة(٤٨).

وإذا نظرنا فيما قاله أصحاب المنهج الوصفي لدراسة اللغة، فإن دي سوسير De Saussure، مؤسس علم اللغة الحديث وصاحب فكرة المنهج الوصفي، لم يقدم تعريفًا محددًا للجملة، وإنما أشار إلى أنها النمط الرئيس لأنماط التضام، الذي يتألّف دائمًا من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضًا، وهو لا يتحقق في الكلمات فحسب، بل في الوحدات المركّبة من أي نوع كانت، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغويLangue (٤٩).

أما بلومفيلد Bloomfield، وهو أيضًا من أصحاب المنهج الوصفي، فلم يتمسّك بفكرة "التمام" التي هي متصلة بالمعنى، وأبقى فكرة "الاستقلال" عند تعريفه الجملة؛ إذ يقول: "الجملة شكل لغوي مستقل، لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه"(٥٠).

وإذا انتقلنا إلى التوليديين التحويليين وجدنا أن الجملة عندهم "قرن يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي بين ضرب معين من البنى المجردة، تسمى البنى العميقة"(٥١). وقد عرف تشومسكيChomsky ، مؤسس مدرسة النحو التحويلي Transformational Grammar، الجملة بأنها "ما تحتوي على سلسلة من الأدلة النظمية، يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي"(٥٢).

ومثال آخر لأحد تعريفات الجملة المشهورة، ما قاله هوكيت .Charles F Hockett، وهو أن الجملة هي الشكل النحوي الذي لا يكون تركيبًا في شكل نحوي آخر، أي التركيب الذي لا يُعد أحد المكونات في تركيب آخر(٥٣). ويتفق محمد حماسة عبداللطيف مع هذا التعريف ويوضح على أساسه "أنّ الجملة المستخدمة للخبر أو للحال أو للنعت أو للصلة أو للمضاف إليه لا تسمى عندنا جملة مستقلة، بل هي "مركب إسنادي" للإخبار أو للحالية إلى آخره"(٥٤).

وبناءً على ما سبق، نرى أنّ من هؤلاء الغربيين من اتفقّ مع اللغويين العرب القائلين بأن الكلام أعمّ من الجملة، مثل أفلاطون وأرسطو، ومنهم من اتفقّ مع العرب القائلين بأنّ استقلالية الجملة تكفي دون التمام، مثل بلومفيلد، وهذا يتفقّ مع ما ذهب إليه علماؤنا الذين كانوا يطلقون مصطلح "الجملة" على المركبات الإسنادية التي تأتي خبرًا أو حالًا أو نعتًا إلى آخره. وواضحٌ أن تعريف هوكيت هو أقرب التعريفات إلى ما ذهب إليه عدد من اللغويين العرب المحدثين، من أنّه لا بد من التفرقة بين الجملة التامة والمركب الإسنادي الذي يأتي جملة أعمّ ليكون خبرًا أو حالًا أو نعتًا أو غير ذلك.

أقسام الجملة العربية:

أقسام الجملة العربية عند القدماء:

تناول القدماء أنواع الجمل من ثلاثة منطلقات: منطلق وظيفي عام، منطلق تركيبي ، ومنطلق يتعلق بمحل الجملة . [٥٥]

المنطلق الوظيفي العام:

قسّم القدماء الكلام على هذا الأساس إلى: خبر وطلب وإنشاء، ووصّل بعضهم هذه الأنواع إلى عشرة أنواع[٥٦]. أما ابن هشام فقد حصره في الخبر والإنشاء[٥٧].

وهذا التقسيم يجعل لوظيفة الإسناد دورًا أساسيًّا لا يمكن إغفاله؛ حيث إنّ الجملة توصف كلها بوصف قائم على وظيفة هذا الإسناد، التي قد تكون النفي أو الاستفهام أو النهي... إلخ .

المنطلق التركيبي:

قسم النحاة، من هذا المنطلق، الجملة إلى اسمية و فعلية وزاد بعضهم الظرفية والشرطية. يقول أبو علي الفارسي: "وأما الجملة التي تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا"[٥٨]، ويتبع نفسه هذا التقسيم عبدالقاهر الجرجاني[٥٩]، والزمخشري[٦٠].

أما ابن هشام فيرى أنّ الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وظرفية، ويرفض زيادة الزمخشري وغيره الجملة الشرطية؛ إذ يرى أنها من قبيل الفعلية[٦١]، بل وزاد ابن هشام

على هذا التقسيم الثلاثي تقسيمًا آخر من نفس المنطلق التركيبي؛ إذ قسّم الجملة إلى كبرى وصغرى. يقول: "الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو "زيد قائم أبوه"، و"زيد أبوه قائم"، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق"، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير، لأنها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام"[٦٢].

ومن الواضح أنّ أسس تقسيم النحاة للجملة تحصرها في نوعين اثنين، هي الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وكل محاولة أخرى لإيجاد نوع آخر في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفريعًا

يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين كما رد ابن هشام الشرطية إلى الجملة الفعلية، وأما ذكره في تقسيم الجملة إلى صغرى و كبرى أو ذات وجه أو وجهين فليس أنواعًا جديدة تضاف إلى نوعى الجملة و لكنه تفريع لهما[٦٣].

المنطلق المحلي:

والمقصود به النظر إلى الجملة من حيث محلّها، أي موقعها. تكلم النحاة من هذا المنطلق عن الجملة من موقع الخبر أو المفعول به أو النعت أو الحال أو الصلة أو المضاف إليه أو المعطوف أو الاستثناء أو الاستئناف، ومن ثم كان الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب و الجمل التي لا محل لها من الإعراب و مواضع كل منها و شروطها[٦٤].

أقسام الجملة العربية عند المحدثين:

أقسام الجملة عند عباس حسن:

يتفق عباس حسن مع فريق النحاة الذين يقسمون الجملة إلى ثلاثة أقسام، ويكون الإسناد أصلًا في كل قسم، ويرتبط كل قسم من هذه الأقسام بنوع المسند فيها، ويذكر أنّ "الجملة ثلاثة أنواع:

أ- الجملة الأصلية: وهي التي تقتصر على ركني الإسناد (أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل).

ب- الجملة الكبرى: وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أوفعلية، نحو: الزهر رائحته طيبة، أو الزهر طابت رائحته.

ج- الجملة الصغرى: وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ"[٦٥].

ثم يعود عباس حسن ليقدّم لنا تقسيمًا آخر للجملة، وهو التقسيم الأشهر الذي يجعل الجملة إما اسمية أو فعلية؛ يقول: "الجملة: كلمتان أساسيتان لا بد منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله أو مع نائب فاعله؛ في مثل: فرح الفائز، وأُكرِم النابغ، وتسمى هذه الجملة: "فعلية"؛ لأنها مبدوءة- أصالة- بفعل. وكالمبتدأ مع خبره، أو ما يغني عن الخبر في مثل: المال فاتن، وهل الفاتن مال؟ وتسمى هذه الجملة "اسمية" لأنها مبدوءة -أصالة- باسم. فالجملة إما اسمية وإما فعلية"[٦٦] .

أقسام الجملة عند إبراهيم أنيس:

صنّف إبراهيم أنيس الجملة على أساس فكرة الإسناد، ويرى أنّ موضع المسند إليه في الجملة يترتّب عليه موضع المسند، ولذلك فهو لا يتفق مع البلاغيين في توسّعهم في ذكر أحوال المسند والمسند إليه من تأخير وتقديم وحذف، بل إنه يرى أنه يجب قصر البحث على الناحية اللغوية، التي على أساسها تنقسم الجملة إلى نوعين[٦٧]:

الأول: تلك الجملة التي تشتمل على "فعل" يقوم فيها بعمل المسند، نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[٦٨]، وقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[٦٩]، ففي مثل هذه الجمل قد يكون "الفعل" على تلك الصيغة التي يسميها النحاة بالماضي، أو قد يكون على تلك الصيغة التي يسمونها بالمضارع، ثم قد تكون الجملة في كل من الحالتين السابقتين جملة مثبتة أو منفية.

الثاني: وهي ما يكون فيها المسند وصفًا مشتقًّا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٧٠]، وهي ما اصطلح عليه النحاة والبلاغيون "بالجمل الاسمية"، التي يقسمها أنيس إلى ثلاثة أنواع:

١- جمل يكون فيها المسند إليه معرفة والمسند نكرة، وهي قسمان: (أ) تلك التي يكون فيها المسند وصفًا منكرًا أو اسمًا منكرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، (ب) تلك التي يكون فيها المسند ما سمي بشبه الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ﴾[٧١]، وقوله تعالى: ﴿للهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾[٧٢] ولا يرى

إبراهيم أنيس أي فرق في المعنى عند التقديم والتأخير، بل يراه مجرد تنوع في الأسلوب[٧٣].

٢- جمل اسمية فيها يكون كل من المسند والمسند إليه منكرًا، ولها حالتان: (أ) عندما يوصف المسند بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته، نحو قولنا: أسيفٌ مغلولٌ خير من سيفٍ مصقول؟، وهنا لا بد من تقدُّم المسند إليه على المسند. (ب) عندما يكون المسند شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[٧٤]، وهنا تلزم الجملة المثبتة صورة واحدة يتقدم فيها المسند.

٣- جمل اسمية يكون فيها كلٌّ من المسند والمسند إليه معرفة، نحو قولنا: زيد المنطلق، المنطلق زيد.

أقسام الجملة عند تمام حسان :

قسّم تمام حسان الجملة تقسيمًا من حيث المبنى، وتقسيمًا آخر من حيث المعنى. والملاحظ في تقسيمه من حيث المبنى أنه سار في ذلك على درب القدامى الذين قسّموا الجملة إلى ثلاثة أنواع: اسمية وفعلية وشرطية، لكنه أضاف إلى ذلك نوعًا رابعًا، وهو الجملة الوصفية. وها هو تقسيمه[٧٥]:

١- الجملة الاسمية: وتتكون من مبتدأ وخبر.

٢- الجملة الفعلية: وتتكون من فعل وفاعل، أو من فعل ونائب عن الفاعل.

٣- الجملة الوصفية: وتتكون من ركنين أساسيين: (أ) اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة، أو أفعل التفضيل. (ب) معمول هذه الصفات.

٤- الجملة الشرطية[٧٦]: وتتكون من الشرط وجوابه، وتنقسم إلى: (أ) امتناعية: وهي ما يكون مدلول الشرط فيها ممتنع التحقق. (ب) إمكانية: وهي ما يكون مدلول الشرط ممكن التحقق.

أما من الجملة عنده من حيث المعنى فمنقسمة كالتالي[٧٧]:

١- الجملة الخبرية: وتنقسم إلى: مثبة، ومنفية، ومؤكّدة.

٢- الجملة الإنشائية: وتنقسم إلى: (أ) إنشائية طلبية: وتشمل صيغ: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، والتمني، والدعاء، والنداء. (ب) إنشائية

إفصاحية: وتضم: القسم، والالتزام، والتعجب، والمدح، والذم، والإحالة، والتعاقد، والحكاية.

أقسام الجملة عند مهدي المخزومي:

وافق المخزومي القدماء في تقسيمهم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، إلا أنه خالفهم في كيفية تحديد كل نوع منهما؛ فإنه يرى أنّ تحديد الجملة الاسمية بأنها هي التي صدرها اسم والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل "تحديد ساذج لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض"(٧٨).

ويرى المخزومي أنّ هذا التحديد قد جرّ الدارسين القدامى إلى مشكلات جمّة لجأوا فيها إلى التأويل والتقدير، وتحميل الأسلوب العربي ما لا يحتمل، الأمر الذي جعله وضع تحديدًا للجملتين يقوم على إدراك المعنى؛ فالفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد والاسمية التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت(٧٩).

وعلى هذا الأساس، فالجملة الفعلية عنده "هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا متجددًا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلًا"(٨٠)، وهو بهذا يتجاوز وجهة النظر التقليدية التي تعد جملة "طلع البدر" جملة فعلية وجملة "البدر طلع" جملة اسمية؛ فيقول بأن كلتا الجملتين "فعلية" تتألف من فعل وفاعل؛ لأنّ المعنى أدلُّ على نوع الجملة من مكوناتها الشكلية(٨١) .

"أما الجملة الاسمية فهي التي يدل المسند فيها إلى الدوام والثبوت، أو هي التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصالًا ثابتًا غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون المسند فيها اسمًا"(٨٢).

أقسام الجملة عند محمد إبراهيم عبادة:

تُعدُّ محاولة محمد إبراهيم عبادة في تقسيمه الجملة العربية من المحاولات البارزة، التي حاول فيها وضع أسس يمكن على أساسها معرفة بداية الجملة ونهايتها، وتحديد نوعها على أساس تركيبها وعلاقات الإسناد بداخلها. تساءل عبادة سؤالًا له احتمالات ثلاثة: "متى تنتهي الجملة الاصطلاحية؟ أتنتهي عند اكتمال المعنى الذي يريده المتكلم؟ أم تنتهي عندما يجوز الوقف الذي لا يخل بالمعنى؟ أم تنتهي عندما يستوفي الركنان

متعلقاتهما؟"[٨٣].

وبمناقشته الاحتمالات الثلاثة، يخلص عبادة إلى أنّ الاحتمال الثالث هو "ما يتناسب مع التعريف الذي نقبله للجملة، وهو أنها أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي، فالفعل ومتعلقاته والاسم وتوابعه المذكورة في النص تمثل الجملة، وليس الفعل والفاعل أو نائبه أو المبتدأ والخبر وحدهما"[٨٤].

ثم قسّم عبادة الجملة العربية إلى ستة أنواع، نذكر تعريفاتها التي ذكرها فيما يلي:

١- "الجملة البسيطة: هي المكونة من مركب إسنادي واحد ويؤدي فكرة مستقلة، سواء أبُدئ المركب باسم أم بفعل أم بوصف، مثل: الشمس طالعة، حضر محمد، أقائم أخوك؟"[٨٥]

٢- "الجملة الممتدة: هي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية، مثل: الشمس طالعة بين السحاب، حضر محمد صباحًا، أقائم أخوك رغبةً في الانصراف؟"[٨٦]

٣- "الجملة المزدوجة أو المتعددة: هي الجملة المكونة من مركبين إسناديين أو أكثر، وكل مركب قائم بنفسه، وليس أحدهما معتمدًا على الآخر، وكل مركب مساوٍ للآخر في الأهمية، ولا يربطهما إلا العطف أو البدل، ويصلح كل مركب لتكوين جملة بسيطة أو ممتدة مستقلة بمحورها، ولا مانع من أن يشمل أحد المركبات على ضمير راجع إلى مذكور في مركب سابق عليه"[٨٧].

٤- "الجملة المركبة: هي المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة ليست كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكون علاقة بينهما"[٨٨].

٥- "الجملة المتداخلة: هي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبي".[٨٩]

٦- "الجملة المتشابكة: هي الجملة المكونة من مركبات إسنادية أو مركبات مشتملة على إسناد، وقد تلتقي فيها الجملة المركبة بالجملة المتداخلة بالجملة المزدوجة، مثل: مَنْ يتصدقْ يبتغي وجه الله يقبلِ الله صدقته ويجزلْ له الثواب"[٩٠].

ويرى عطا أحمد موسى أنّ عبادة لم يقدم جديدًا واعتمد في تقسيماته على إشارات سابقة للنحاة، وأنه أضاف فقط تسميّات جديدة لا أكثر. ويرفض موسى مصطلح "الجملة المزدوجة أو المتعددة" ويراه غير دقيق ولا مسوغ له؛ حيث إنه يمكننا عطف عدد كبير من الجمل على جملة أم، ولكننا لا نستطيع أن ننظر إليها على أنها جملة واحدة. (٩١)

أقسام الجملة عند محمد حماسة عبد اللطيف:

قدّم محمد حماسة عبد اللطيف رأيًا جديدًا لتقسيم الجملة العربية، وذلك في كتابه "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"(٩٢)، وفيما يلي ملخص لهذا التقسيم:

أولًا: الجمل التامة (الإسنادية): ويعرفها بأنها "الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصودًا بالذات ويلزم فيها تضام عنصر الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلّا إذا دلّت عليه قرينة حالة أو مقالية"(٩٣). وقسّم هذه الجمل التامة إلى ثلاثة أقسام:

١- الجملة الاسمية: "تتألّف الجملة الاسمية من (مسند إليه ومسند) أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا بد أن يكون اسمًا أو ضميرًا، وأما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفًا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف"(٩٤).

٢- الجملة الفعلية: "تتألّف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) والفعل في هذه الجملة لا بد أن يكون فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا غير مبدوء بالهمزة أو النون أو التاء للمخاطب الواحد أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد، والفاعل في هذه الجملة إما أن يكون اسمًا أو ضميرًا أو ما ينقل للاسمية من بقية أنواع الكلم، وكذلك نائب الفاعل"(٩٥). ومن خصائص الجملة الفعلية أنّ الرتبة فيها لا بد أن تكون محفوظة.

٣- الجملة الوصفية: "تتألّف الجملة الوصفية من وصف (اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع"(٩٦). ومن خصائص الجملة الوصفية أنّ الرتبة فيها تكون محفوظة، وعدم دخول النواسخ عليها عدا (ليس).

ثانيًا: الجمل الموجزة: وهذه الجمل لا تتألّف إلّا من طرف واحد؛ إذ يُذكر

فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا أو غالبًا.
وقسم الجمل الموجزة إلى ثلاثة أقسام:

١- الجملة الفعلية الموجزة: "هي كل فعل استتر فاعله وجوبًا عند النحاة"[٩٧].

٢- الجملة الاسمية الموجزة: "هي كل اسم أفاد معنى مستقلًّا يحسن السكوت عليه عند ذكره"[٩٨].

٣- الجملة الجوابية الموجزة: ويعني بها "كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفيًا بنفسه، مغنيًا في موقفه عمّا سواه، مفهمًا للمراد"[٩٩].

ثالثًا: الجمل غير الإسنادية: وهي "الجمل التي يمكن أن تُعدّ جملًا إفصاحية، أي إنها كانت في أول أمرها تعبيرًا انفعاليًّا يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة"[١٠٠]، ويضم هذا النوع عنده سبعة أقسام من الجمل؛ هي:

١- جملة الخالفة: "وهي التي تتكون من خالفة (اسم فعل)، وقد يكون معها ضميمة مرفوعة أو ضميمة منصوبة"[١٠١].

٢- الجملة التعجبية: وتضم صيغتي التعجب القياسيتين: "ما أفعله" و"أفعِل به ."

٣- جملة المدح والذم: ولا يرى حماسة أنّ "نعم" و"بئس" وغيرهما أفعال، بل يعدُّها من "التعبيرات المسكوكة" على حد تعبير تمام حسان[١٠٢].

٤- جملة خالفة الصوت: أي أسماء الأصوات، و"هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين من أجل الزجر أو الدعاء أو لحكاية الأصوات"[١٠٣].

٥- الجملة الندائية: ويرى حماسة أن "يكتفى في إعراب أسلوب النداء بأن يقال: "حرف نداء"، و"منادى" منصوب أو مبني"[١٠٤].

٦- الجملة القسمية: ويرى أنه "يمكن أن ندرج تحته (أي: مصطلح "الجملة القسمية") كل تعبير خاص بالقسم ولا يتضح في وجه الإسناد"[١٠٥].

٧- الجملة التحذيرية والإغرائية: مثل: إيَّاكَ والشرَّ، وأخاكَ أخاكَ.

خاتمة:

قدم البحث عرضًا لمفهوم الجملة العربية قديمًا وحديثًا، وأتبعه بعرض موجز لأهم تعريفات الجملة عند اللغويين الغربيين، ثم ختم بتقديم أهم تصوّرات الباحثين لأقسام الجملة.

ويمكن إجمال أهم نتائج ومقترحات البحث فيما يلي:

- كان ولا زال هناك اختلاف بين الباحثين حول مفهوم الجملة وحدودها، وهل هي مرادفة للكلام أم أنها قسم قائم بذاته.
- هناك جهود مختلفة لإعطاء تصوّر واضح لأقسام الجملة العربية، وهذا الاختلاف ناتج عن المنطلق التي يقوم عليه كل باحث، سواء أكان وظيفيًّا أم تركيبيًّا أم موقعيًّا.
- ويقترح البحث أن يكون هناك توافق بين اللغويين والباحثين تحت مظلة المجامع العلمية، لإيجاد أسس واضحة تحدّد معالم بناء الجملة وحدودها؛ ومن ثمّ يمكن للكاتب- أي كاتب- أن يلتزم بهذا الأساس مستخدمًا علامات الترقيم التي لها أهمية كبيرة في اللغات الأخرى، ولا تزال غير واضحة المعالم ولا الأهمية في لغتنا العربية.

الهوامش:

(١) العين، ج٦، ص١٤٣.
(٢) مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، ص٢٦.
(٣) سيبويه، ج٣، ص٢١٧.
(٤) بحوث ألسنية عربية، ص١٢.
(٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٥-٢٦.
(٦) سورة الأعراف، الآية ١٩٣.
(٧) معاني القرآن، ج٢، ص١٩٥.
(٨) السابق ص٣٣٣.
(٩) المقتضب، ج٤، ص١٢٣.
(١٠) السابق، ج١، ص١٤٦.
(١١) الأصول في النحو، ج١، ص٦٤.
(١٢) السابق، ص٧٤-٧٥.
(١٣) الإيضاح العضدي، ج١، ص٩.
(١٤) السابق، ص٩.
(١٥) الخصائص، ج١، ص١٧.
(١٦) السابق، ص٣٢.
(١٧) السابق، ص٢٦.
(١٨) المفصل في علم العربية، ص٦.
(١٩) شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص٧٢.
(٢٠) دلائل الإعجاز، ص٣٥٢.
(٢١) الجمل للجرجاني، ص٤٠.
(٢٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٣.
(٢٣) شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣١.
(٢٤) الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩.
(٢٥) مغني اللبيب عن الكتب والأعاريب، ج٢، ص٤٣١.
(٢٦) السابق، الموضع نفسه.
(٢٧) النحو الوافي، ج١، ص١٥.
(٢٨) موسوعة علوم اللغة العربية، ج٥، ص١٠٦.
(٢٩) التطبيق النحوي، ص٨٣.

(٣٠) من أسرار اللغة، ص٢٧٧-٢٨٨.
(٣١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٣٣.
(٣٢) مغني اللبيب ج١ ص١١-١٢.
(٣٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص٢٥.
(٣٤) جامع الدروس العربية، ج١ ص١٤.
(٣٥) التطور النحوي للغة العربية، ص١٢٥.
(٣٦) في نحو اللغة وتراكيبها، ص٧٧-٧٨.
(٣٧) السابق، ص٨٧.
(٣٨) في النحو العربي، نقد وتوجيه ص٣١.
(٣٩) نحو الألفية ص٥.
(٤٠) النحو الوصفي ص١٧-١٨.
(٤١) أئمة النحاة في التاريخ، ص٧٦.
(٤٢) السابق، ص٧٧.
(٤٣) اتجاهات البحث اللساني، ص١١.
(٤٤) السابق، ص١٢.
(٤٥) النحو العربي والدرس الحديث، ص١٠٠.
(٤٦) نظام الجملة في شعر المعلقات، ص١٢-١٣.
(٤٧) موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص٦١.
(48) C.C Fries, the structure of English, New York, 1952, p17,18.
(٤٩) مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص١٣.
(50) Bloomfield, language, London 1979, p17
(٥١) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص٤١.
(٥٢) مظاهر النظرية النحوية، ص٤٠.
(53) A course in Modern Linguistics, P.190
(٥٤) العلامة الإعرابية ص٦٠
(٥٥) الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، -١٣٤.
(٥٦) همع الهوامع ، ج ١ ، ص٥٣.
(٥٧) شرح شذور الذهب، ص٥٢.
(٥٨) المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٢٧٣.
(٥٩) السابق، الموضع نفسه.
(٦٠) المفصل، ص ٢.
(٦١) مغني اللبيب، ج٢ ص٣٧٦.

(٦٢) السابق، ص٣٨٠.
(٦٣) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص١٥٢.
(٦٤) السابق، نفس الموضع.
(٦٥) النحو الوافي، ج١ ص١٦.
(٦٦) السابق، ص٤٦٦.
(٦٧) أسرار اللغة، ص٣٠٦-٣٢٣.
(٦٨) سورة البقرة، الآية: ٧.
(٦٩) سورة الآحزاب، الآية: ٤.
(٧٠) سورة الحجرات، الآية: ٧.
(٧١) سورة النجم، الآية: ٢١.
(٧٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٢.
(٧٣) من أسرار اللغة ص٣٢٢
(٧٤) سورة الرحمن، الآية: ٦٨.
(٧٥) الخلاصة النحوية، ص١٠٥-١٣٦.
(٧٦) يلاحظ أن تمام حسان وضع الجملة الشرطية في تقسيمه للجملة من حيث المبنى في كتابه "الخلاصة النحوية"، وذلك مخالف لما جاء في كتابه "اللغة العربية: معناها ومبناها" (ص٢٤٤) الذي كان قد جعل فيه الجملة الشرطية نوعًا من أنواع الجمل الإنشائية، وذلك في أثناء تقسيمه للجملة من حيث المعنى.
(٧٧) الخلاصة النحوية، ص١٣٧-١٥٣.
(٧٨) في النحو العربي، نقد وتوجيه ص٣٩.
(٧٩) المرجع السابق، ص٤١-٤٢.
(٨٠) المرجع السابق، ص٤١.
(٨١) المرجع السابق، ص٤٢.
(٨٢) المرجع السابق، ص٤٢.
(٨٣) الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها ص ٣٥
(٨٤) المرجع السابق، ص٣٦.
(٨٥) المرجع السابق، ص١٣٤.
(٨٦) المرجع السابق، ص١٣٤.
(٨٧) المرجع السابق، ص١٣٦.
(٨٨) المرجع السابق، ص١٣٧.
(٨٩) المرجع السابق، ص١٤٢.

(٩٠) المرجع السابق، ص١٤٤.
(٩١) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٦٢.
(٩٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٧٨-١١٠.
(٩٣) المرجع السابق، ص٧٨.
(٩٤) المرجع السابق، ص٧٩.
(٩٥) المرجع السابق، ص٨٣.
(٩٦) المرجع السابق، ص٨٤.
(٩٧) المرجع السابق، ص٩٠.
(٩٨) المرجع السابق، ص٩١.
(٩٩) المرجع السابق، ص٩٤.
(١٠٠) المرجع السابق، ص٩٧.
(١٠١) المرجع السابق، ص٩٨.
(١٠٢) المرجع السابق، ص١٠٣.
(١٠٣) المرجع السابق، ص١٠٦ نقلًا عن الأشموني ٣/ ٢٠٨.
(١٠٤) المرجع السابق، ص١٠٧.
(١٠٥) المرجع السابق، ص١٠٩.